تقرير التنمية البشرية لدولة البحرين
قراءة في المنهج والمضمون

عبد الله جناحي

تقرير التنمية البشرية لدولة البحرين
قراءة في المنهج والمضمون

عبد الله جناحي*

في إطار برنامج التعاون المشترك بين دولة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم إعداد تقرير التنمية البشرية لدولة البحرين تحت عنوان "إنجازات وتحديات التنمية البشرية في البحرين" وذلك في عام 1998 (رغم أن التقرير لم يشر على غلافه ولا في مقدمته إلى الفترة الزمنية التي تناولها، رغم أهمية ذلك وضرورته المنهجية).

ولقد عكس هذا التقرير الكثير من المنجزات الاقتصادية والاجتماعية كما أبرز أيضا الكثير من التحديات في هذين المجالين، ورغم أن مفهوم التنمية البشرية يشتمل الأبعاد الأخرى غير الاقتصادية والاجتماعية، كالبعد الثقافي والسياسي مثلا، (كان التقرير قد تطرق في مقدمته وفي فصله الأول إلى هذا المفهوم الواسع الشامل) إلا أن متن التقرير لم يعكس بالشكل الكافي كل هذه الأبعاد وبالتفصيل الذي تم سرده للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

كانت هذه هي الملاحظة الأولية على التقرير الأول للتنمية البشرية في البحرين. وسنحاول في هذه الورقة إبراز مجموعة من الملاحظات الأخرى حول هذا التقرير من منطلق الإيمان بأن الانتقادات وإبراز القصور لمحاولة علمية جادة مثل هذا الإصدار من شأنها إغناء التجربة وإزالة السلبيات والقصور وإبرازه بشكل أقوى في التقارير القادمة، وحتى يصبح بالفعل تقرير التنمية البشرية في البحرين مؤشرا مقبولا ومصدرا جيدا لكل الباحثين والمتخصصين في الشأن العام، وعلى رأسهم أصحاب القرار، وليصبح تقريراً يسترشد بمفرداته في رسم سياسات ملموسة للنهوض بالتنمية البشرية في البلاد.

مقارنة في المنهج:

لقد دأب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ مطلع التسعينات على إصدار تقرير سنوي حول التنمية البشرية، وهو التقرير الذي كان له الفضل في إعادة التأكيد على مقولة أن البشر هم صانعوا التنمية ويجب أن يكونوا هدفها، وكان التقرير الأول قد صدر عام 1990 وفيه تم التعريف بالتنمية البشرية باعتبارها تعنى بتكوين وتشكيل القدرات البشرية، كما تعنى بالانتفاع بهذه القدرات،

---

* باحث في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بالإضافة إلى أنه طرح مؤشرات عملية مركبة لقياس التنمية البشرية، وأكد على أنه لا توجد علاقة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتقدم البشري، إذ أن التوزيع العادل للنمو الاقتصادي هو الأساس الأهم في تحسين دليل التنمية البشرية.

وركز التقرير الثاني للتنمية البشرية في عام 1991 على كيفية تمويل التنمية البشرية ودعا إلى خفض الإنفاق العسكري والحد من انخفاض كفاءة القطاع العام ومن المشروعات المظهرية ومن هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما دعا إلى استئصال الفساد الإداري وإلى إعادة هيكلة الميزانية الوطنية بحيث تعطى جوانب التنمية البشرية الأهمية اللازمة. وخلص التقرير المذكور إلى نتيجة هامة مفادها أن غياب الالتزام السياسي بقضايا التنمية وليس ندرة الموارد المالية هو السبب الرئيسي في تدهور أداء التنمية البشرية في الدول النامية، كما قدم التقرير مفهوما محددا للحرية البشرية.

أما تقرير عام 1992 فقد ركز على الأبعاد الدولية للتنمية البشرية، وعلى ضرورة فتح الأسواق العالمية أمام منتجات دول العالم، كما أكد على أن النظام الحالي لعمل الأسواق العالمية يحقق

مصالح الدول الغنية دون مصالح الدول النامية، وقد بلور هذا التقرير دليل الحرية البشرية بشكل أوضح.

ومع صدور تقرير عام 1993 عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية بأنها: "تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس". وهذا يعني العودة إلى توفير التعليم والتدريب والخدمات الصحية (تنمية الناس) والتركيز على النمو الاقتصادي وضرورة توزيعه توزيعا عادلا على مختلف الفئات الاجتماعية (التنمية من أجل الناس)، والمشاركة الشعبية على كافة الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياسية (التنمية بواسطة الناس)، كما أدخل هذا التقرير مفهوم الأمن البشري بحيث أعاد تعريف الأمن ليكون "أمن البشر وليس أمن الأرض فقط" [1].

وقد شكل موضوع الأمن البشري محور التقرير الخامس الذي صدر عام 1994، إذ ركز على أمن البشر في حياتهم وعملهم ودخلهم وصحتهم وبيئتهم ودعا إلى التحول من الأمن المرتكز على التسلح إلى الأمن المرتكز على التنمية البشرية، واقترح التقرير جدول أعمال مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

أما التقرير السادس الذي صدر عام 1995 ورافقه المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، فقد ركز على تباين التمايز بين أدوار الجنسين في العملية التنموية، وأكد بأن هناك الكثير مما يجب القيام به لتحقيق المزيد من المساواة بين الرجل والمرأة في مجالي النشاط الاقتصادي والسياسي، وأضاف التقرير مؤشرين إضافيين يتناول أولهما التمايز في الإنجازات المحققة بين الجنسين ويقيس الثاني إمكانية المشاركة الفعالة للرجل والمرأة في مجالي الاقتصاد والسياسة، ويخلص التقرير إلى اقتراح استراتيجية محددة من خمس نقاط لتعزيز المساواة بين الجنسين [2].

ويشكل التقرير السابع الصادر عام 1996 نقله في التحليل الهادف إلى ربط النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية، إذ يؤكد على أن النمو بمثابة وسيلة للوصول إلى التنمية البشرية التي هي بمثابة غاية، ويستكشف التقرير طبيعة وقوة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، إذ يوضح وجود تناقضات لافتة للنظر في العلاقة القائمة الآن بين التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل، فترتيب الدول حسب دليل التنمية البشرية لا يماثل دائما ترتيبها حسب الدخل، فهناك دول ترتيبها مرتفع في التنمية البشرية، في حين أن دخل الفرد فيها منخفض والعكس صحيح في حالات أخرى، ويؤكد التقرير بأن هذه المؤشرات تبرز أخطار الرضا عن النفس، فالتحدي أوسع وأعمق ويتطلب اهتماما أوثق بطائفة من التدابير تم سردها في التقرير [3].

ويأتي التقرير الثامن لعام 1997 ليركز على التنمية البشرية من أجل القضاء على الفقر، وأبرز مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية باعتباره الحرمان من خيارات وفرص العيش والحياة المقبولة، وأكد على أن أي استراتيجية للقضاء على الفقر لا بد أن يكون محورها تعزيز موارد الفقراء وتعزيز الأسواق المناصرة لهم، وأبرز هذا التقرير ثلاثة مناظير للفقر، منظور الدخل ومنظور الاحتياجات الأساسية ومنظور القدرة. وأوضح التقرير أن مفهوم الفقر البشري يشمل جوانب كثيرة يستعصي قياسها أو هي ليست محلاً للقياس، ولهذا السبب فقد جرى استبعاد أبعاد حاسمة للفقر البشري من الرقم القياسي للفقر البشري، وهي عدم توفر الحرية السياسية، وعدم القدرة على المشاركة في اتخاذ

---

(1) أنظ ـ ر: كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، الأبعاد الثقافية والمجتمعية، للدكتور محمد عابد الجابري والدكتور محمود الإمام - إصدار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1996.

(2) ملخصات المحاور الرئيسية للتقارير الستة للتنمية البشرية من مقدمة كتاب "التنمية البشرية في الوطن العربي" – المرجع السابق.

(3) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام 1996 - إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1996.

القرارات، وعدم توفر الأمن الشخصي، وعدم القدرة على المشاركة في حياة المجتمع المحلي، والتهديدات التي تواجه الاستدامة والأنصاف بين الأجيال، وبالمقابل فقد أكد التقرير على أهمية الرقم القياسي للفقر البشري لراسمي السياسات باعتباره أداة للدعوة للقضاء على الفقر وتعبئة الرأي العام وحشد الدعم لهذه القضية، وباعتباره أداة تعريف على المناطق التي يتركز فيها الفقر داخل بلد ما، وأخيرا كأداة للبحث [4].

وأخيرا ركز تقرير التنمية البشرية في عام 1998 على الاستهلاك، واعتبر أن تغيير أنماط الاستهلاك الشائعة اليوم يخدم التنمية البشرية غدا، وأوضح أن الاستهلاك وسيلة ضرورية وكان له دور كبير في تحسن المعيشة لمزيد من البشر، على أنه أوضح أيضا بأن الصلات بينه وبين التنمية البشرية ليست صلات تلقائية، فمن الواضح أن الاستهلاك يسهم في التنمية البشرية عندما يوسع نطاق القدرات ويثري حياة البشر دون أن يؤثر تأثيرا سلبيا على رفاه الآخرين أو عندما يكون منصفا تجاه الأجيال المقبلة كما هو منصف تجاه الأجيال الحالية، إلا أن الاستهلاك الذي يحدث اليوم يقوض قاعدة الموارد البيئية يفاقم التفاوتات وتتسارع حركة علاقة الارتباط بين الاستهلاك والفقر وانعدام المساواة والبيئة. ويؤكد التقرير أنه ما لم تحدث عملية إعادة توزيع من المستهلكين ذوي الدخل المرتفع إلى المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، وما لم يحدث تحول عن السلع وتكنولوجيات الإنتاج المسببة للتلوث إلى سلع وتكنولوجيات انظف، وما لم يحدث ترويج للسلع التي تمكن المنتجين الفقراء، وما لم يحدث تحول في الأولويات من الاستهلاك لأغراض التظاهر إلى تلبية الحاجات الأساسية، فان مشاكل الاستهلاك والتنمية البشرية القائمة اليوم سوف تتفاقم وتزداد سوءاً. ويخلص التقرير إلى أن الحياة البشرية هي في نهاية الأمر حياة يغذيها ويديمها الاستهلاك، ووفرة الاستهلاك ليست جريمة بل لقد كانت في الواقع شريان حياة الكثير من التقدم البشري، والقضية الحقيقية هي ليست في الاستهلاك ذاته بل في أنماطه وآثاره. وعليه يطالب التقرير بضرورة تغيير هذه الأنماط اليوم لتحقيق التقدم في التنمية البشرية [5].

لقد تعمدنا التوسع ولو بشكل مكثف في المحاور الرئيسية للتقارير السنوية التي أصدرتها الأمم المتحدة في مجال التنمية البشرية لنوضح افتقار تقرير التنمية البشرية في دولة البحرين لمثل هذه المنهجية، ولأهمية وجود المحور الأساسي الذي يركز عليه التقرير سنويا، ومن ثم الولوج في طرح المؤشرات والتوجهات والمتطلبات والتحديات، وساحتنا ممتلئة بالموضوعات الأساسية الهامة التي تؤرق الأكاديميين والمتخصصين والباحثين، مثلما تؤرق أصحاب القرار وأرباب العمل وقيادات العمال وكوادر مؤسسات المجتمع المدني، وأعتقد أن معظم إن لم نقل كل محاور التقارير المذكورة أعلاه هي مرتبطة بخصوصية مجتمعنا، كموضوعة الإنفاق العسكري وكفاءة القطاع العام والفساد أو موضوعة فتح الأسواق العالمية لسلع الدول النامية وموضوعة الحرية البشرية وحقوق الإنسان والأمن البشري أو موضوعة المرأة أو النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية البشرية أو القضاء على الفقر أو الاستهلاك. ومن المفيد في اعتقادي بأن يتم التنسيق المسبق ومنذ الآن بين دولة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستشفاف المحور الأساسي لتقرير التنمية البشرية لعام 1999 لتتناسق وتتناغم اهتمامات الدولة مع التوجه العالمي في مجال التنمية البشرية. ومن جانب آخر هناك موضوعات رئيسية تشكل محاور مهمة لخصوصيات مجتمعنا كموضوعة الاقتصاد الريعي والبطالة والتخصيص وهيمنة العمالة الأجنبية

---

(4) أنظر: تقرير التنمية البشرية لعام 1997 - إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997.

(5) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام 1998 - إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1998.

الوافدة على سوق العمل وغيرها، والتي كان من الممكن أن تصبح كعناوين وموضوعات رئيسية يركز عليها التقرير قبل الدخول في سرد المنجزات والتحديات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

مناقشة في المضمون:

جميل ورائع أن يتبنى المرء ذلك الموقف الإنساني الحضاري الذي دعا إليه الفلاسفة والمفكرون منذ القدم في تحقيق الحلم الإنساني السرمدي، وهو انتقال الإنسان من ملكوت الضرورة إلى ملكوت الحرية مع كل تطور علمي أو اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو معرفي، ولذلك فعندما يتبنى تقرير التنمية البشرية في البحرين المفهوم الشامل والواسع للتنمية البشرية، وهو المفهوم الذي يشتمل على تنمية القدرات البشرية وتعظيم الانتفاع من هذه القدرات في مجالات العمل والإنتاج كما في المجالات المتعلقة بالتمتع بمباهج الحياة والاستفادة من أوقات الفراغ واتخاذ القرارات والمشاركة الفعالة، أن تبني هذا المفهوم كان لابد أن ينعكس على مضمون التقرير أيضا، ويبرز صحة وواقعية وجود مكونات هذا المفهوم وتنفيذها أو إمكانية تحقيقها، أو يكشف عن صعوبة تحقيقها نتيجة معوقات لا بد من إزالتها وذلك بعد أن يتم التعرف عليها.

والواقع ودون إجحاف بحق هذا الجهد العلمي المتميز لمعدي هذا التقرير واجتهاداتهم الواضحة وأسلوبهم الذكي الذي تمكنوا من خلاله إبراز جزء كبير من مكونات هذا المفهوم وخاصة في بعده التعريفي والتحليلي من جهة، والتحديات التي تواجه تلك المنجزات من جهة ثانية، إلا أن الإشكالية التي وقع فيها هذا الفريق هي:

أولاً: أن التقرير لم يتمكن من إبراز تلك المنجزات التي تمكن الإنسان من الاستفادة المثلى وتنمية قدراته في المجالات المتعلقة بالتمتع بمباهج الحياة والاستفادة المثلى من أوقات الفراغ واتخاذ القرارات والمشاركة الفعالة، ذلك أن هذا البعد يتطلب دراسة وتشخيص وتحليل المحور الاقتصادي، المتمثل بمستويات الدخل للفئات الاجتماعية ودراسة موضوعة الثروة وطرق توزيعها وعدالة هذا التوزيع، كما يتطلب بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي المتمثل في كشف مدى التطور في المتطلبات المادية والمعنوية المتوفرة للوصول إلى التمتع بمباهج الحياة والاستفادة المثلى من أوقات الفراغ من جانب، كدراسة ساعات الفراغ والعمل وكيفية تحويل ساعات الفراغ إلى ساعات منتجة إبداعيا وثقافيا وفكريا واجتماعيا ومعوقات ذلك، ومدى توفير وسائل الترفيه والسياحة والمعرفة كالحدائق والمنتجعات والمكتبات والمسارح وكل ماله علاقة بتنمية القدرات البشرية خارج ساعات العمل اليومي، ومن جانب آخر إبراز مدى تمكن وثقل هذه الإمكانية في المجتمع فيما تتعلق بتنمية القدرات البشرية في مجال اتخاذ القرارات والمشاركة الفعالة.

ثانياً: تستتبع هذه الإشكالية إشكالية أخرى هي بحد ذاتها محصلة الإشكالية الأولى أيضا، وهي التركيز على البعد النوعي أو المؤشرات النوعية في التنمية البشرية بجانب إبراز المؤشرات الكمية، وهذا البعد النوعي هو بعد يتطلب تلمس السقف المسموح ودفعه بالضرورة ولكن بذكاء نحو الأعلى كلما أمكن ذلك، بالإضافة إلى أن البعد النوعي في التنمية البشرية يتداخل فيه وبجدلية كبيرة كل العوامل والظواهر والأسباب غير الاقتصادية، كالعوامل القانونية والحقوقية والسياسية والثقافية والاجتماعية وحتى العوامل الخارجية كمسألة الوحدة والتكامل والعولمة.

واعتقد أن المؤشرات النوعية وحضورها في التقرير هي من الأهمية بمكان لإيضاح مدى العلاقة الجدلية الضرورية بين استمرارية واستدامة المنجزات الاقتصادية بتطوير البنى الأخرى وتفاعلها معها.

لقد توسع الدكتور يوسف صايغ، كنموذج اسرد آراءه في هذا المجال. وهو الخبير في علم الاقتصاد وحائز على العديد من الجوائز العلمية والذي تولى منذ السبعينات رئاسة العديد من

المعاهد البحثية والاقتصادية منها على وجه الخصوص، والمستشار في العديد من المنظمات والمعاهد والصناديق التنموية، وعناوين البعد النوعي بالنسبة له تتمثل في التالي: [6]

العنوان الأول: الأسباب المفهومية وعدم امتلاك المعنيين مباشرة بإطلاق الجهد التنموي في مختلف مجالات نشاطهم ومواقعهم لفكر ومنظور تنموي سليم وواضح، ورؤية اقتصادية واجتماعية وسياسية للنماذج النظرية التي لابد أن تتطور وتتفاعل بجدلية مع ذلك الفكر والمنظور. وهذا ما أدى في اعتقاده إلى أن الأكثرية الساحقة من الدول العربية قد عانت من التطور والتخطيط والجهد التنموي المعاق أو المشوه، إذ لم تكن الرؤية واضحة ومخططة في صياغة نظام أولويات أمثل بين مختلف الأهداف التنموية، ونمط أمثل لتخصيص الجهود والموارد التنموية، وتصميم أمثل لآليات النشاط الاقتصادي يفسح بتميز في مجال الإفادة من قدرات القطاع الخاص ومبادراته إلى جانب الإفادة من القطاع العام حيث تكون لهذا الأخير ميزة نسبية ويكون نشاطه مبررا وضروريا.

إن هذا القصور للبعد النظري في الفكر الإنمائي وتقديم رؤى ونماذج أكثر ملاءمة لهويتهم ولخصوصيات أوطانهم ومجتمعاتهم ولتراثهم وحقوقهم وأهدافهم المستقبلية، كان واضحا افتقاره في تقرير التنمية البشرية لدولة البحرين، وفي هذا المقام ـ وحسب الممكن والمقبول - كان بالإمكان تحليل البعد الإنمائي من أرضية النظريات العديدة للإنفاق العام مثلا ودور القطاع المزدهر (قطاع النفط) الذي خلق فرصة ذهبية لحكومات الدول المنتجة والمصدرة للنفط في تحقيق معظم المشروعات الطموحة من خلال سياسة الإنفاق العام التي شهدت توسعا كبيرا بفضل الثروة النفطية - يسميها البعض الآن بالرشوة النفطية، بل بأكبر رشوة في التاريخ -، هذه السياسة التي مورست دونما حاجة إلى التفكير أو القلق بشأن الآثار السلبية أو الإيجابية للضرائب مثلا، أو من خلال بناء قاعدة صناعية فاعلة اعتمدت بشكل أساسي على إمداد القطاعات المنتجة للسلع التبادلية بأوجه عديدة من الدعم تمثلت في مصادر الطاقة الرخيصة ومدخلات الإنتاج الأخرى المدعومة وقروض بأسعار فائدة مخفضة وإعفاءات ضريبية وجمركية) [7]، وكذلك يمكن التطرق إلى بعض - أن لم يكن كل ـ مميزات الاقتصاد الريعي النفطي ونتائج دولة الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وعلى سبيل المثال، أشار التقرير في فصله الثاني الخاص بالتنمية الاقتصادية وتحدياتها، إلى التطورات الاقتصادية ومنجزات التنمية في البلاد، وهي تطورات ومنجزات تحققت نتيجة لتراكم ثروة نفطية ابتدأت منذ أواخر السبعينات من القرن العشرين. وكان واضحا أن معظم المشاريع الصناعية المذكورة في التقرير قد بدأت وتطورت في الفترة ذاتها ولغاية أواخر الثمانينات (مصنع ألمنيوم البحرين عام 1971، الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن عام 1977، شركة غاز البحرين الوطنية عام 1979، شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات عام 1985، الشركة العربية للحديد والصلب عام 1981 والتي بيعت إلى شركة البترول الوطنية الكويتية عام 1988، شركة درفلة الألمنيوم عام 1981) وفي نفس الفترة، قامت الحكومة بتشكيل لجنة الخيارات الاستراتيجية عام 1986، بقصد تشخيص الركود وإجراء تحليل تفصيلي لأسبابه وبالتالي وضع خيارات استراتيجية للخروج منه، واقتراح الإجراءات والسياسات المناسبة لتنفيذها. ولقد تقدمت اللجنة المذكورة بمجموعة من الإجراءات التي تم تنفيذها، لتخفيض تكلفة العمل غير المباشر مثل مساهمة أصحاب الأعمال في التأمينات الاجتماعية من 14% إلى 10% عام 1986، وتأسيس مركز التنمية الصناعية بوزارة النفط والصناعة للإشراف على تطوير قطاع الصناعة التحويلية، وإصدار قانون جديد للتراخيص الصناعية وتنفيذ قانون الحماية الصناعية عام 1987 الذي رفع نسبة الرسوم الجمركية على الواردات المشابهة

---

(6) العناوين الأربعة من كتاب التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، للدكتور يوسف صايغ، منتدى الفكر العربي، الأردن، 1994.

(7) الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، للدكتور عبدالرزاق الفارس، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

لمنتجات المؤسسات الصناعية المحلية، وتحديد نسبة البحرنة في القوى العاملة، وكما قدمت اللجنة تعديلاتها على قانون الشركات التجارية بحيث يسمح بتأسيس شركات مملوكة بالكامل لغير البحرينيين وإجازة إستثناء هذه الشركات من وجود كفيل بحريني تاجر، كما تم تأسيس بنك البحرين للتنمية الذي إهتم بتقديم التمويل والقروض الميسرة للمشروعات الصناعية والخدماتية. كما أقدمت الحكومة على ضوء الخيارات الاستراتيجية للجنة بتبني برنامج التخصيص، فتم تخصيص (ترافكو) كاملة ببيع حصة الحكومة 20%، وبيع كامل حصتها أيضا في شركة (بلكسكو).

إلا أن التقرير رغم هذا السرد الطويل لم يحاول إبراز نتائج هذه الإجراءات ولم يكشف عن التحولات الإيجابية أو السلبية لهذه الخيارات، وكان واضحا أن التقرير لم يكشف عن أي مشروع صناعي جديد قد ظهر للنور بعد تنفيذ هذه الإجراءات، وأعتقد بأن المجال كان مناسبا في هذا المقام لتحليل الواقع الاقتصادي تحليلا تاريخيا ونقديا وإبراز أسباب تنشيط القطاعات الأخرى الخدماتية والمالية بعد تشكيل اللجنة وضعف نمو القطاع الإنتاجي.

العنوان الثاني: تجاهل البعد القومي وضرورته الحاسمة لمعالجة الواقع العربي المتردي، فحالة التشتت القطرية المفرطة وغير المكترثة بالبعد القومي تجمد العملية التنموية المقتصرة على البعد القطري وغير المستفيدة من البعد القومي، مما يسبب تعطيلا للأهداف التنموية وإبطاءً للمسيرة وإفادة محدودة من الجهود والموارد الموجهة للتنمية، وهذا اللاإدراك الوافي للثمن المجتمعي للتشتت وهو ثمن باهظ دفع في الماضي ولا يزال يدفع وسيظل الأمر كذلك، يقابله السير اللامبالي إن لم نقل الراضي بل المبتهج صوب الاندماج الاقتصادي الفعلي - إن لم يكن الرسمي - باقتصادات البلدان المتقدمة التي في محصلته النهائية زيادة التبعية الاقتصادية ومن ثم السياسية. فالتقرير أهمل بشكل كامل هذا البعد القومي، بل أهمل البعد الخليجي وأهمية التكامل بل الوحدة الاقتصادية الخليجية واعتبارها ركنا أساسيا للتنمية البشرية واستدامتها. وكان بمقدور التقرير عند مناقشة تأثير جسر الملك فهد ودوره في تنشيط بعض القطاعات الاقتصادية في البلاد، أن تكون نقطة البدء في تحليل أهمية البعد الخليجي في التنمية ليس على أرضية الجغرافيا فحسب (ارتباط البحرين بشبه الجزيرة العربية من خلال الجسر) وإنما على أرضية، رؤية نظرية واستراتيجية واضحة المعالم لفاعلية الاندماج والوحدة الخليجية على صعيد قوة السوق الخليجية المشتركة أو سوق العمل والتشغيل الخليجي أو غيرها من المكونات الرئيسية للتنمية البشرية.

العنوان الثالث: أسباب سياسية متعددة، إذ يوضح الدكتور يوسف الصايغ بأن الدولة العربية الحديثة العهد التي لا تزال قيد التأسيس وكذلك الدولة العربية العريقة المنهكة بعمرها المديد وبيروقراطيتها الثقيلة المتراكمة عبر القرون، بحاجة إلى تأهيل من أجل النهوض بالأعباء والمهام التي يترتب عليها دفع عملية التنمية. وهذا التأهيل يتركز في مجال بناء المؤسسات وتمكينها من النشاط الفعال وفي وضع السياسات الرشيدة المحفزة للتنمية وصياغة التشريعات الرامية إلى قيام العدل والمساواة وحقوق الإنسان والالتزام الصادق بالفصل بين السلطات وخضوعها للمساءلة والمحاسبة في ظل الدساتير والقوانين ومبادئ الحق العام. كما يتركز في تنشيط عملية تطور المجتمع المدني والأهلي بأحزابه ومؤسساته ونقاباته وتجمعاته ليغدوا رافدا رئيسيا قويا وفعالا لنشاط أجهزة الدولة في عملية التنمية ويحمل عنها أو إلى جانبها الكثير من الأعباء، مما يعطي النشاط الاقتصادي زخما أقوى ويوفر على المجتمع والاقتصاد ثمن الهدر الذي ينجم عن قيام الدولة العربية بالكثير من المهام الإنتاجية بقدر منخفض من الكفاءة وقدر مرتفع من البطء والتكلفة وعدم الاتساق مع أولويات المستهلكين.

العنوان الرابع: مؤشرات القصور التنموي في مجال برامج التعليم لتصبح أكثر قدرة على تمكين الطلبة من اكتساب تقانة تغرف من التراث وتستفيد من غنى التقانة المعاصرة في أفضل تجلياتها، وتفتح الآفاق أمام تنشيط ملكات الإبداع وحفز روح التساؤل والفضول والنقد العلمي، ومأسسة وتمويل البحث العلمي والتطوير التقاني وتشجيع قيام فرق عمل بحثية، وذلك باستخدام مختلف النماذج

والتقنيات والمنهجيات المتقدمة في عملية البحث والتطوير من مكتبية ومختبريه وميدانية، وتنشيط حركة النشر. لقد كشف التقرير وبشكل معقول بعض هذا القصور التعليمي، ففي الفصل الرابع الخاص بالمؤشرات والتطورات التعليمية والتدريبية أكد التقرير على التالي:

- أن نوعية التعليم الأساسي القائمة لا تؤمن اكتساب المهارات الأساسية الكافية لتجعل من خريجيه أعضاء فاعلين ومنتجين ... الخ. كما أنها لا تؤمن مهارات في الفكر المستقل أو في أساليب التفكير ومهارات الاتصال.
- أمام التعليم شوط كبير ليؤمن بصورة كافية المهارات الاجتماعية والحياتية.
- يتميز التعليم الثانوي بوجود تخصصات لا ضرورة لها أو غير مطلوبة بالحجم الذي تقدم به، في الوقت الذي لا تستجيب فيه تخصصات أخرى لاحتياجات سوق العمل بشكل كاف.
- إن خريجي الثانوية العامة يفتقرون إلى الإعداد السيكولوجي كالانضباط والحماس والميول نحو العمل المنتج.

وأعتقد بأن هذا القصور في أحد أهم أبعاد التنمية البشرية، والذي سماه التقرير بالتحديات، هو جوهر المتطلبات والضرورات المعاصرة الراهنة لمخرجات للتعليم، وأن الطالب الخريج الذي لا يمتلك كل هذه المتطلبات، يعني بأنه قد قضى سنوات عمره التعليمية في اكتساب تراكم كمي تقليدي للمعرفة، مما يؤدي إلى انهيار الركن الأساسي في أي تنمية بشرية مستدامة والذي يعتمد عليه باقي أركان التنمية كاحتياجات سوق العمل والتشغيل والتدريب والإبداع والخلق والمشاركة والنقد وإتخاذ القرارات، أي فقدان الركن الذي يعتمد عليه بشكل كبير في تنمية القدرات البشرية.

ومن جانب آخر فان كل نتائج هذا القصور تؤدي إلى (تشوهات وجروح وقيح في شخصيات هؤلاء التلاميذ حتى إذا ما استقبلتهم الجامعة وجدت إنها بالكاد تستطيع عبر أربع سنوات تحييد بعض المآسي التي تراكمت عبر اثنتي عشرة سنة تحت النظام المدرسي البليد الذي نعرفه) [8].

ويؤكد الدكتور علي فخرو في ذات المقال بان المتطلبات الأساسية لتطوير التعليم العالي هي:

- إخراج مؤسسة التعليم العالي من قبضة يد الدولة وحدها أو يد مؤسسة واحدة في الدولة إلى دفء أحضان المجتمع كله، (ذلك أن الحديث عن استقلاليتها البحثية وحريتها الأكاديمية وتنظيمها الديموقراطي وتمردها العقلي والفني والروحي ضد كل ما هو فاسد ومتخلف وبليد وجامد لا يتحقق في الواقع، إلا إذا أصبحت قوى الإشراف على الجامعة ممثلة بصورة متوازنة ديموقراطية حقيقية للدولة والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية والمعنية والهيئة التعليمية والتلاميذ وأولياء الأمور، وإلا إذا أصبح التمويل تمويلا مجتمعيا من منافذ ومستويات متعددة ومستقلة بعضها عن بعض بحيث يصعب على أية جهة ممارسة الضغط أو الابتزاز الماليين ... إن كل ذلك هو مفتاح تقدم الجامعة ونهضتها وتطورها وإبداعها) [9].
- نوعية التعليم العام ما قبل الجامعي ومستواه وروحه والذي أشرنا إلى مفرداته أعلاه.
- دور الجامعة التثقيفي.

وواضح من التقرير بأنه عند التطرق للتعليم العالي لم يركز إلا على وظيفته السوقية (حاجات سوق العمل واحتياجاته) دون أن يعطي للأبعاد والأدوار والمنجزات البحثية والثقافية أي ثقل يذكر، وهنا يبدو أن التقرير قد انحاز إلى النظريات الاقتصادية التقليدية في تعامله مع التعليم، باعتباره وسيلة

---

(8) متطلبـ ـات تطوير التعليم العالي - مقال للدكتور علي فخرو وزير التربية والتعليم السابق وسفير دولة البحرين لدى فرنسا حاليا، منشور في مجلة المستقبل العربي العدد (236) أكتوبر 1998 يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية.

(9) المصدر السابق، تأتي أهمية رؤية الدكتور علي فخرو هذه باعتباره كان وزيراً للتربية والتعليم لمدة طويلة، ووصوله لمثل هذه القناعات تؤكد ضرورة إعادة النظر الشاملة لإستراتيجية التعليم في البحرين.

لتخريج أحد عوامل الإنتاج، وابتعد عن مفهوم التنمية البشرية المستدامة للتعليم والتعليم العالي على وجه الخصوص. وذات النظرة الاقتصادية البحتة تعامل التقرير بها مع التعليم الخاص، إذ أبرز إيجابياته على صعيد المناهج والمواد الدراسية والتقويم وملاءمة هذا التعليم للمتغيرات العالمية وخاصة العولمة، كما أبرز مزاياه بالنسبة لتخفيف الضغط الكمي وتخفيض التكاليف على التعليم العام، إلا أنه أهمل بشكل واضح النتائج الاجتماعية والثقافية الخطيرة على المجتمع ككل وتأثيراتها على الفئات والطبقات الشعبية محدودي الدخل الذين سيكونون ثقافاتهم ومعارفهم من ذلك التعليم العام بمضامينه المذكورة أعلاه، في حين تتكون طبقة من أبناء المستويات عالية أو متوسطة الدخل بثقافة ومعرفة عالمية عالية المستوى، وما ينتج عن ذلك من اغتراب بين أصحاب القرار ومنفذي القرار في المستقبل حينما تتبوأ الأجيال القادمة من هذه المدارس مناصب قيادية لتفرض قراراتها المغتربة على أجيال متخرجة من التعليم العام - هذا إذا افترضنا بقاء الواقع الراهن على ما هو عليه - بالإضافة إلى مشكلات عديدة أبرزتها وناقشتها دراسات وتحليلات العديد من المفكرين العرب.

أن معايير التنمية البشرية المستدامة على صعيد التعليم هي اكتساب التقنية ومدى تأثيرها على التحولات المجتمعية، واحتياجات سوق العمل، وحق إنساني يهدف إلى تحسين البشر وتأهيلهم ثقافيا ومعرفيا وعلميا وليس تحضير البشر للعمل فقط. وواضح أن التقرير تعاطف مع المعيار الخاص باحتياجات سوق العمل وأهمل المعيارين الآخرين.

إذا كانت هذه القراءة السريعة والملاحظات التي تخللتها حول منهج ومضمون بعض فصول تقرير التنمية البشرية لدولة البحرين - وليس كلها - قد كشفت بعض القصور، فإن هذا لا يعني بأن هذا التقرير لم يتضمن الإضاءات المتميزة والتحليلات المتماسكة، بل إن العديد من تلك الملاحظات كانت مسجلة في فقرات هذا التقرير، سواء كان ذلك على صعيد المؤشرات الكمية أو النوعية خاصة في مجال التعليم والصحة والتشغيل. ويمكن القول بكل ثقة بأن بعض فصول هذا التقرير كان منسجما في رؤيته وتحليلاته مع العديد من هذه الملاحظات. فعلى سبيل المثال تمكن التقرير من كشف مكامن الخلل في مستقبل التشغيل وكفاءة سوق العمل وربط النمو الاقتصادي لمستقبل التشغيل والعلاقة المطلوبة بين التعليم والعمل، وأسهب في موضوعه البطالة بين المواطنين ومسبباتها ووسائل تخفيفها وتقليل معدلاتها، وإن ركز هذا الفصل على بعد توفير قاعدة المعلومات الأساسية لسوق العمل ولم يتوسع في الإجراءات الأخرى المطلوبة لتحقيق سياسات الإحلال والتوطين، إلا أن تبنيه لمدخل تحليل سوق العمل وابتعاده عن المداخل التقليدية في تخطيط القوى العاملة وبخاصة منها تلك التي اعتمدت على مدخل الاحتياجات من القوى العاملة، قد كشف مدى وضوح الرؤية لدى معدي هذا التقرير. رغم ان التحليل كان يتطلب ربط السياسات الرامية للبحرنة والإحلال والتخصيص بسياسات تشجيع الاستثمار المحلي الوطني والخليجي والعربي وكذلك الاستثمار الأجنبي، وطاقة السوق المحلية والمرونات الدخلية للفئات الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية.

وبالمقابل فإن الفصل المتعلق بالمؤشرات الديموغرافية والتنمية الصحية قد كشف مجموعة من النتائج التي ستكون مفيدة لأصحاب القرار، خاصة تلك التي تشير إلى انخفاض الخصوبة مع زيادة مستوى التعليم وارتفاعها في الريف عنها في المناطق الحضرية والتي تدفع راسمي السياسات بأهمية تطوير البنى التحتية في المناطق الريفية والإسراع في تمدينها، خاصة وأن التخوم التقليدية بين الريف والمدينة لا يوجد لها مكان في جزيرة البحرين، فهناك العشرات من القرى قد اندمجت في المدن نتيجة للتوسع العمراني وتقليل المساحات الزراعية التي كانت تفصل بينهما.

ولقد كان الفصل المتعلق بالرعاية والتنمية الاجتماعية واضحاً منذ البداية في عدم توفر إلا القليل من المعلومات حول مستويات الدخل وتفاوتاتها، كما لا تتوفر دراسات لقياس مستوى المعيشة عن مختلف الأسر البحرينية، وعليه اعتمد التقرير في تحليله على معطيات جزئية إلا أنه تمكن من إعطاء صورة قريبة من الواقع عند دراسته لمتوسط دخل الغالبية البحرينية، وأكد على وجود تفاوت كبير في

الدخول رغم وجود تكافل اجتماعي قوي يقوم بموجبه المقتدرون بمساعدة أقاربهم ومعارفهم وجيرانهم، بجانب دور الحكومة في دعم الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة كالمعاقين والمسنين وغيرهم. كذلك فقد تبنى التقرير الاتجاه العلمي في مجال الرعاية الاجتماعية إذ أكد على أن التركيز ينصب على الرعاية من خلال تقديم المساعدات أكثر من الاهتمام بتنمية القدرات، وطالب بأن يتم التركيز على تنمية القدرات. حيث أن الحل الأنجح يتمثل في تحفيز الأسر على ممارسة مهن تتعيش منها، وترفع من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وهذا ما أكده أيضاً التقرير الوطني لدولة البحرين المقدم لاجتماع قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن (1995).

أما على صعيد المرأة ودورها في التنمية البشرية فلقد أكد التقرير على أنه بالرغم من أن البحرين قد جاءت في الترتيب (36) من مجموع دول العالم المصنفة في تقرير التنمية البشرية لعام 1995 والبالغ عددها (173) بلداً، إلا أن وضعها قد تراجع كثيراً حينما أخذ في الاعتبار دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، حيث تراجع وضعها لتحتل الترتيب (56) من بين (130) بلداً. ومقابل ذلك فقد تميزت البحرين بأنها أحد الدول القليلة التي أحرزت تقدماً ملموساً في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس خلال الفترة 1970 - 1992، ويعزى هذا التقدم إلى الزيادة السريعة والمتواصلة في متوسط التحصيل التعليمي الذي أقترن بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وأكد التقرير على أن غياب بعض القوانين المختصة بالمرأة إلى جانب عدم تفعيل بعضها الأخر أدى إلى إيجاد نوع من عدم المساواة الفعلية في الواقع وتعطيل جهود الكثير من النساء والإجحاف بكثير من حقوقهن.

وعلى صعيد المنظمات الأهلية ودورها في بروز المجتمع المدني، فقد كشف التقرير عن فعالية هذه المؤسسات غير الحكومية في المجتمع البحريني منذ العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، ومدى تأثيرها في فترة النضال ضد الانتداب البريطاني لدرجة أن السلطات البريطانية كانت توعز بإغلاق هذه المؤسسات (الأندية في تلك المرحلة) خشية من أية مصاحبات سياسية غير مرغوبة. ويحاول التقرير إعطاء صبغة ديمقراطية على هذه المؤسسات وذلك من خلال إبرازه لعملية الانتخابات التي يتم فيها انتخاب مجالس إدارتها، مؤكداً بأن العلاقة القانونية الموجودة بين المنظمات الأهلية والحكومية لا تؤثر كثيراً على درجة استقلاليتها وأن هذه المنظمات تتمتع بقدر من الاستقلالية قد لا تتمتع بها كثير من المنظمات الأهلية في بعض المجتمعات العربية الأخرى، إلا أن التقرير لم يناقش مضامين القوانين التي تحكم العلاقة بين الطرفين وأهمية إعادة النظر في بعض موادها والتي تهدف إلى إعداد هذه المنظمات لأخذ دورها باستقلالية أكبر في المرحلة القادمة والتي تحتضن العديد من المستجدات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والانفتاح والانكشاف العالمي.

إن هذا التقرير المهم والمطلوب إصداره دوريا كان بالنسبة لهذه الورقة بمثابة الشجرة المثمرة، والتي يجب أن لا تعمينا عن رؤية الغابة الموحشة (القصور) ولا عن رؤية الحديقة (المنجزات) التي وراءها.